أهمية التصنيف الائتماني للحد من مخاطر الديون في المصارف

بقلم: الأستاذ علي بدران
خبير مصرفي

تنامت أهمية التصنيف الائتماني خلال السنوات الاخيرة على مستوى المنطقة العربية، وتزداد أهمية هذه الثقافة إلى التشجيع على قيام مؤسسات تصنيف وطنية تمكّن من اعتماد التصنيف الوطني للائتمان والتوظيف والتشغيل ، لكي لا يبقى القطاع المصرفي خاضعاً فقط لتصنيف المؤسسات الاجنبية . فالتصنيف له اهمية بالنسبة للمستثمرين في الاسواق المالية ، بحيث اصبح بالنسبة اليهم مصدراً للمعلومات الهامة في قراراتهم الاستثمارية. ومن هنا انتشرت صناعة التصنيف وتطورت استجابة لحاجة مؤسسات الاعمال والاسواق العالمية منها والناشئة ، واصبح التصنيف يستخدم كمرجع لتسعير الاوراق المالية في الاسواق الاقليمية والدولية ، وكلما زادت تقنيات ادوات الاستثمار وازداد التعامل بين مؤسساته زادت الحاجة الى مرآة تعكس الحقيقة لرؤية تقيمية صادقة وثاقبة على القيمة الحقيقية لهذه الادوات او لمستوى هذه المؤسسات ، خصوصاً في ظل الازمات المالية التي حدثت في عدد من الدول والشركات العالمية في السنوات القليلة الماضية .

وللتصنيف اهميته الكبيرة بالنسبة للمصارف من اجل إتخاذ القرار الائتماني الصحيح ، وتحديد درجات الائتمان بالنسبة للمقترضين لديها سواء للافراد او المؤسسات او الشركات وايضاً الحكومات . وبات التصنيف الائتماني عنصراً اساسياً في تسهيل عملية التنويع امام المؤسسات المصرفية والمالية وتقليص كلفة رأس المال ، وازدادت الحاجة الى وجود مؤسسات ومعايير تخفف من المخاطر المصرفية ومخاطر الائتمان بشكل خاص ولضمان وسلامة الجهاز المصرفي.

لقد تصاعدت اهمية التصنيف مع توجهات لجنة بازل 2 – الجديدة، والتي تقضي بإحداث معيار جديد لكفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار انواع جديدة من المخاطر ، اضافة لتركيز هذه التوجيهات على التصنيف الائتماني كعنصر اساسي في معادلة كفاية رأس المال .

وقد ظهرت لجنة بازل – 2 كأداة لطريقة قياس ادارة المخاطر المصرفية من خلال التوافق بين رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وايجاد الطريقة المثلى لقياس المخاطر وعلاقة رأس المال بالمخاطر ، ووضوح وشفافية المصرف حول المخاطر التي يتعرض لها .

ان لجنة بازل عندما اصدرت مقرراتها لوضع حد ادنى لكفاية راس المال استندت الى ان ذلك يعطي المصرف مقدرة على مواجهة المخاطر غير المتوقعة، وهي تشمل الرأسمال الاساس Core Capital ويتمثل في حقوق المساهمين ورأس المال المساند، Supplementary Capital، ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة والمخصصات العامة للديون ، وإحتياطات اعادة تقييم الاصول والقروض المساندة متوسطة وطويلة الاجل .

إدارة المخاطر الائتمانية

بالرغم من ان منح الائتمان المصرفي تحكمه أُسس ومعايير وسياسات إئتمانية تهدف الى الحد من توزيع المخاطر المختلفة ، الا انه عملياً لا يمكن لمصرف ما ان يحتفظ ضمن اصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض وتسليفات منتظمة بالكامل ، ويرجع ذلك الى طبيعة الائتمان المصرفي كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر ، ولتعريف مخاطر الائتمان ، فهي المخاطر التي تنشأ نتيجة نكول او اخفاق الطرف المقابل (العميل) عن اداء التزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد ، لذا، على المصارف ان تقوم بتقييم مخاطر الائتمان في كافة مراحله، سواء قبل منح الائتمان او اثناء دورة الائتمان .

لهذا السبب تعتبر ادارة المخاطر في المصرف اداة من ادوات الرقابة الداخلية مشتركة مع ادارة التدقيق الداخلي ، فإدارة المخاطر تتحمل المسؤولية في كيفية تصميم وتطبيق السياسات المتعلقة بالمخاطر وتحديد مسؤولية مخاطر القروض ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والتي تعرف على انها مخاطر عالية ومتوسطة ومتدنية، وعلى ضوء هذا التقييم يتم تحديد مخاطر الاقراض. اما ادارة التدقيق فهي المسؤولة عن المراقبة اليومية لكافة اعمال المصرف وفق القوانين . كما تشتمل على توحيد للمفاهيم واسس التقييم وتحديد واضح للصلاحيات الائتمانية المعطاة للمسؤولين في المصرف او لجنة القروض المركزية .

إن احتمالية التعرض لمخاطر الائتمان يتم قياسها بطريقة اكثر موضوعية من قياس المخاطر القائمة بالفعل، ويرجع ذلك لوجود وقت كاف لتواريخ الاستحقاق، وكذلك فرصة الاطلاع على تقلبات الاسعار والفائدة وشروط عقد الائتمان .

الاسس الواجب مراعاتها في العملية الائتمانية

يجب مراعاة امور اساسية في ادارة المخاطر الائتمانية اهمها :

– وجود سياسة إئتمانية معتمدة وواضحة من مجلس ادارة المصرف توزع على كافة المسؤولين عن القرار الائتماني وتشتمل على أُسس تحديد درجة الجدارة الائتمانية (قدرة الاقتراض) للعملاء والتي تُتخذ أساساً لمنح القرض. إن الجدارة الائتمانية تتحدد من خلال ما يسمى بـ " اركان الجدارة الائتمانية " (C's of credit) .

– مراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للعملاء مرة واحدة كل ستة أشهر او سنة على أبعد تقدير ، ومن خلال هذه المراجعة يتم متابعة العملاء غير المنتظمين واعداد تقرير فصلي عنهم ليتم عرضه على لجنة متابعة القروض او مجلس الادارة حسب الحالة.

– وجود نظام للمعلومات الائتمانية يتضمن بيانات العملاء الاساسية ، يستطيع المصرف من خلاله التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العميل ، اضافة لتوافر مهمة المتابعة للتأكد قبل صرف التسهيلات من توافر الشروط والضمانات واستيفاء كافة المستندات القانونية .

– وجود نظام جيد لتقييم مخاطر كل ائتمان على حدة ، ونسبة التركّز بالنسبة للعميل الواحد والاطراف المرتبطين به ، والصناعة والآجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطر مع تحديث هذا النظام باستمرار من بيانات ومعلومات حديثة تأخذ بعين الاعتبار دخل العميل وموارده الذاتية الاخرى ، وبما يمكّن المصرف من تقييم قدرة العميل على السداد .

– متابعة الائتمان بعد المنح والتأكد من استخدام القرض في الغرض الممنوح من اجله ، وتاتي هنا اهمية إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير بأي ممارسات لا تتفق مع الاجراءات الواجب إتباعها .

– ضرورة استخدام المصرف لاسلوب التقييم الرقمي لدى اقرار الحدود التي يتم منحها لكل عميل ، وذلك بإعطاء درجات لكافة عناصر التقييم والتي تتضمّن : مستوى الدخل للعميل ومدى استقراره ، ملاءة الضمانات ، السمعة ، الوظيفة ، السن، الحالة الاجتماعية ومستوى التعليم .

معايير التصنيف والتقييم للعملاء

عند تحديد مقدرة العميل على الاقتراض هناك عوامل عديدة تراعى اهمها التالي:

1– تحليل للصناعة / السوق وحصة المؤسسة من السوق والمقدرة على التنافسية .

2– تحليل لادارة المؤسسة والهرم الاداري والكوادر الفنية والخبرة والاستراتيجية العامة والقدرة والوسائل على تحقيقها .

3– تحليل المركز المالي للعميل وفقاً لما تعكسه القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات على الاقل ويشمل التحليل مدى توازن الهيكل التمويلي للعميل، ودراسة مؤشرات الربحية والتشغيل للعميل او المؤسسة ، والتدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل ومدى كفايتها ، إضافة الى مصادر التسديد الاخرى .

4– الاستعلامات الحديثة عن العميل من مركزية المخاطر في المصرف المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والمصارف التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد ، اضافة للزيارات الميدانية الضرورية .

5– تحليل لحركة حساب العميل مع المصرف خلال فترة التعامل السابقة ، ومدى التجاوز للتسهيلات الممنوحة عن السقف المسموح به ، وكذلك نسبة تحصيل الشيكات المقيدة في حساب العميل ومدى نشاط حركة الايداع والسحب .

يتجه التصنيف هنا الى التركيز على التخصص ونمط الخدمة والمنتج المقدم مثل شركات صناعية ، شركات تجارية ، شركات تصنيع، تأجير تمويلي ... وهناك اشكال لتصنيف كل معيار يتم تحديده من خلال تصنيف الجودة Quality Evaluation ويندرج تحت التصنيف المالي حيث يعطى لكل معيار وزن بناء على اهميته.

قياس المخاطر الائتمانية

هناك ثلاث طرق لقياس المخاطر الائتمانية:

– الطريقة القياسية Standardized Approach.

– التقييم الداخلي الاساس للمخاطر Foundation IRB Approach.

– التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر Advanced IRB Approach.

ان أي من الطرق الثلاث ممكن انتقاؤه لقياس مخاطر الائتمان والذي يكون اكثر ملاءمة لمرحلة التطور للمصرف وللبنية الاساسية المالية للسوق .

ووفقاً للطريقة القياسية حيث يكون في معظم الحالات غير مستخدم لأية تقييمات خارجية تطبيق وزن للمخاطر قدره 100 % وهو ما يعني وجود رأس مال بنسبة 8 % واعطاء الديون التي استحقت ولم تسدد وزناً للمخاطر قدره 150 % اذا قام المصرف بتجنيب مبلغ معين تحت حساب الدين يقل عن 20 % .

اما الديون التي استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن 90 يوماً يوضع الجدول التالي لوزن المخاطر .

مع تطبيق وزن مخاطر قدره 100 % عندما يبلغ المكون 15 % بالنسبة للديون التي استحقت ولم تسدد المغطاة بضمانات معينة ،

المخصص المكون	وزن المخاطر
أقل من 20%	150%
من 20% إلى 50%	100%
أكبر من 50%	50 %

وتخفيض وزن المخاطر على قروض الرهن العقاري التي استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن 90 يوماً ليكون 50 % اذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 50 % .

التصنيف الخارجي

يرتبط التصنيف الخارجي بذلك التصنيف المرتبط بوكالات التقييم الدولية للمؤسسات المالية والمصرفية ، وهذه التصنيفات الائتمانية تشكل جوهر معايير بازل – 2 التي يتعين الالتزام بها في مطلع العام 2007 .

وقد قامت بعض المؤسسات الدولية، مثل بنك التسويات الدولية صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير بتبني مجموعة برامج يتم بموجبها تقييم القطاع المصرفي للوقوف على الامور الايجابية والسلبية للقطاع المصرفي الذي ركّز على ادوات التقييم الهامة وتتمثل في مؤشرات الاقتصاد الكلي كالعجز في الميزانية وقدرة إجمالي الناتج المحلي على تحقيق معدلات نمو متصاعدة ودور ميزان المدفوعات فيما تحققه من فائض او من خلال توازن بنوده ، وكذلك إداء البنوك من خلال كفاءة رأس المال والسيولة وقوة التنبؤ بالمخاطر ، وكذلك أوجد بنك التسويات الدولية لجنة بازل وكانت بازل – 2 كاداة لقياس إدارة المخاطر المصرفية من خلال توافق وبدرجة عالية بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، من خلال الوضوح والشفافية وإلمام العملاء بذلك في الوقت المناسب ، فالمصارف تتعرض لمخاطر متوقعة واخرى غير متوقعة.

التصنيف الداخلي

يختلف هذا المنهج بشقيه الاساسي والمتقدم اختلافاً جذرياً عن المنهج القياسي ، حيث يتم الاستثناء عن تصنيف البنك الداخلي لدرجة الجدارة الائتمانية كمدخلات اساسية في حساب الحساسية لقياس المخاطر وما يتعلق بها من رأس المال. ومع ذلك فإن طريقة التصنيف الداخلي لا يسمح للمصارف بأن تحدد بنفسها كافة العناصر المطلوبة لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بها، ونظراً لان

قياس المصارف للمخاطر الائتمانية يعتمد بالدرجة الاولى على تحديد سمات هذه المخاطر لكل قطاع من المقترضين ونوع العملية واعطائها التصنيف الملائم .

يعتمد منهج التصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية على 4 مداخلات هي:

1– احتمال الفشل في السداد Probability of Default والذي يتم عن طريقه قياس مدى احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معينة .

2– الخسائر الناجمة عن التخلف عن السداد Loss Given Default، وتتم عن طريق قياس حجم الخسائر التي يتعرض لها المصرف عند تعثر الائتمان .

3– التوظيفات المعرضة للمخاطر في حالة الفشل في السداد Exposure At default، وهي تحدد القيمة التقديرية للتوظيفات المعرضة للمخاطر ويتم احتسابها وفقاً للبنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية .

4– آجال استحقاق التوظيفات Maturity، وهو يستخدم في بعض الحالات لدى توافر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوظيفات .

أسس التصنيف الائتماني وفئات الجدارة الائتمانية

تتم دراسة محفظة القروض بعد إجراء دراسة تفصيلية لكافة القروض والالتزامات العرضية للعملاء المنتظمين وغير المنتظمين، ولكافة القروض الممنوحة للاطراف المرتبطين بالمصرف . وتتضمن كبار المساهمين والادارة التنفيذية العليا وللاشخاص والشركات التابعة للمصرف واي طرف آخر له تأثير جوهري على السياسات المالية والتشغيلية للمصرف.

تتحدد درجة قدرة العميل على الاقتراض او الجدارة الائتمانية عن المنح او الزيادة او التجديد (Obligor Risk Rate/ ORR) على أساس فصلي ، ويتعين على المصرف تطوير أنظمته الداخلية بحيث تتيح له ما يلي:

– درجة المخاطر الائتمانية لكل قرض ممنوح للعميل (Facility Risk Rate/FRR).

– الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والاطراف المرتبطة به (Group Risk Rate/ GRR)

– المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظة المصرف وجزئياتها بحسب الصناعات التي ينبغي ان يخضع كل منها لدراسات مستقلة (Weighted Portfolio Risk Rate/ WPRR).

وتتحدد درجة قدرة العميل عند تكوين المخصصات بعشر فئات كحد ادنى وفقاً للجدول اللاحق.

وتتمثل السمات الرئيسية لفئات المخاطر السابقة وفق التفاصيل التالية مع مراعاة قيام كل مصرف بتقرير وزن كل سمة لتحديد الجدارة الائتمانية لكل عميل:

– درجة استقرار الصناعة: مستقرة، ام تتعرض لتقلبات نتيجة لعوامل محيطة بها ، عدم الاستقرار، مؤشرات على وجود مخاطر وتميل الى التدهور، صناعة في حالة تدهور مستمرة .

– درجة استقرار المؤسسة: القدرة على الاستقرار في السوق في ظل الظروف المعاكسة ، استقرار مرضٍ، ام مقبول ، تتأثر ببعض نقاط الضعف، عدم القدرة على السيطرة على التدهور غير قادرة على الاستقرار في السوق .

★ **القدرة التنافسية للمؤسسة :**

– حصة المؤسسة في السوق Market Share بالمقارنة بالمؤسسات الاخرى ذات الريادة في السوق .

– قدرة المؤسسة على تنويع المنتجات او الخدمات .

– القدرة على تسويق المنتجات او الخدمات الحالية او الجديدة والقدرة على تطوير المنتجات او الخدمات الحالية .

★ **مؤشرات ونتائج الاداء والتشغيلي:**

نسبة مجمل الربح الى ايرادات النشاط التجاري .

– معدل العائد على متوسط رأس المال المستثمر.

– نسبة نمو الايرادات ونسبة مجمل الربح الى ايرادات النشاط.

★ **التدفقات النقدية :**

صافي التدفقات النقدية من انشطة التشغيل .

صافي التدفقات النقدية من انشطة التشغيل والاستثمار الى فوائد التمويل والاقساط المستحقة خلال عام من القروض الطويلة الأجل .

★ **المركز المالي: المؤشرات المالية:**

– نسبة صافي الربح قبل الاعباء التمويلية والضرائب مقابل مجمل الربح .

– معدلات السيولة، والمعدلات الجارية Current Issue.

– نسبة صافي الربح قبل الاعباء التمويلية والضرائب مقابل الاعباء التمويلية .

– مدى التقيد في سداد الالتزامات بتاريخ الاستحقاق .

– قدرة المساهمين على ضخ اموال إضافية .

★ **الادارة والرقابة الداخلية:**

– خبرة وكفاءة الادارة في انجاز الاعمال .

– قدرة الادارة على صياغة واعداد وتنفيذ الخطط قصيرة وطويلة الاجل .

أ– حالة القروض المنتظمة	نسبة المخصص
– مخاطر منخفضة (Low Risk)	صفر
– مخاطر معتدلة (Modest Risk)	%1
– مخاطر مرضية (Satisfactory Risk)	%1
– مخاطر كافية (Adequate Risk)	%2
– مخاطر مناسبة (Acceptable Risk)	%2
– مخاطر مقبولة حدياً (Marginally Acceptable)	%3
– مخاطر تحتاج لمتابعة (Watch List)	%5
ب– حالة القروض غير المنتظمة	**نسبة المخصص**
– قروض دون المستوى (Substandard)	%20
– قروض مشكوك في تحصيلها (Doubtful)	%50
– قروض رديئة (Loss)	%100

– قابلية خطط المؤسسة للتنفيذ .
– نظم الرقابة الداخلية وتنظيم التقارير الدورية.

★ **التعامل مع المشاكل القانونية:**

تأثير المشاكل القانونية على المؤسسة وادارتها ونشاطها وقدرتها على الاستمرار .

هيكل التمويل والتسهيلات :

– القدرة على الوصول الى اسواق رأس المال المحلية والدولية .
– الحصول على قروض قصيرة او متوسطة الاجل بشروط جيدة .

★ **الأرصدة المستحقة السداد :**

وجودها ام عدم وجودها ، تأخرها لفترات قصيرة او متوسطة أو أكثر .

المعالجة المحاسبية للفوائد على القروض

اعتباراً من تاريخ التصنيف يتم قيد الفوائد المقبوضة على القروض المصنفة بالفئات غير المنظمة باستبعادها عن الايرادات .

اما بالنسبة للقروض الرديئة والتي يتضح عدم جدوى الاجراءات المنفذة حيالها يجب شطبها بقرار من لجنة القروض او مجلس ادارة المصرف، تبعاً للحالة بناء على دراسات الادارات المعنيةK وتقرير الادارة القانونية في المصرف يتضمن المبررات التي تدعو الى اتخاذ هذا القرار مع قيمة هذه القروض المشطوبة في سجل احصائي واستمرار متابعة الاجراءات اللازمة بشأنها .

أهمية وكالات التصنيف العالمية

تقوم وكالات التصنيف العالمية بتقييم الاستثمارات وتحديد مخاطر الائتمان وتصنيفه، بحيث لديها القدرة على الاطلاع الجاد والمستمر على فرص الاستثمار في المشاريع الاستثمارية المختلفة ، فهي تعمل على التحديد والتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر في الاسواق المالية المختلفة وتحديد معدلات المخاطر واهم هذه الوكالات :

" كابيتال انتليجانس" وكالة التصنيف الدولي للاسواق الناشئة ، موديز Moody's، Standard & Poorو Fitich.

اهم مهام هذه الوكالات هو التالي :

– تحديد مخاطر الاستثمار الخارجي عندما يقرر المستثمر ان يقيّم حجم مخاطر وعائد المشروع .
– قياس القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة والمساعدة على كيفية التعامل مع المخاطر من خلال التوجيه الافضل .
– التوجيه الجاد لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسب.

وتهدف هذه الوكالات الى تحديد مخاطر الائتمان حيث يمتد التصنيف ما بين أعلى مستوى لدرجات التصنيف الى أقل مستوى حيث يتم استخدام الرمز AAA كأعلى مستوى والرمز D كأقل مستوى وتختلف رموز التصنيف من وكالة لاخرى وقد يستعمل الرمز(+) او الرمز(–) للاستدلال على أقل مستوى ، او تستعمل رموز اخرى للاستدلال على النوع الجيد من الاقراض مثل BBB ويعتبر هذا التصنيف بمثابة درجات الاستثمار.

التصنيف الائتماني للدولة :عندما يتم تصنيف الدولة من قبل وكالات التصنيف العالمية يتم قياس عوامل عدة اهمها :

– الوضع الاقتصادي للدولة والاستقرار السياسي وقدرة الاقتصاد الوطني للاستقرار رغم التقلبات السياسية.
– حجم تدفق الاستثمار للقطاع الخاص والعام ، وحجم الشفافية في سوق رأس المال .

وتهتم معظم مؤسسات الاستثمار بهذا التصنيف عندما ترغب في الاستثمار خارج حدودها، فالدولة التي لها تصنيف إئتماني سوف تكون محل إهتمام المستثمر لجذب الموارد المالية دعماً لاقتصاد الدولة .

الخاتمة

تعتبر مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بالرغم من وجود مخاطر اخرى ، كمخاطر التشغيل ومخاطر السوق . وتشير الدراسات الى ان معظم الازمات المصرفية التي حدثت في الدول المتقدمة او الدول النامية كان اهم اسبابها تعثر الائتمان .

وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة او عدم رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف ، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity Cost) وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر .

ولتخفيف مخاطر الائتمان يمكن اتباع سياسة التسعير الائتماني على اساس المخاطر (Risk-Based Pricing) والهيكلية الفعالة للقرض (Loan Restructuring).

ان نقطة الاساس في عملية منح الائتمان هي تصنيف العميل (Client Rating) وهذا ما نص عليه اتفاق بازل – 2 بحيث لدى المصارف اختيار البدائل الثلاثة التي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي : التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها ، والتصنيف الائتماني الداخلي الاساسي والتصنيف الائتماني الداخلي المتقدم والذي يعتمد فيها المصرف على نماذجه الخاصة وتحقيق المعايير والشروط الواجب توافرها لكل اسلوب من اساليب التصنيف الداخلي .

ان التزام المصارف بأي من الاساليب المذكورة من عملية التصنيف سيؤدي حتماً الى تخفيض مخاطر الائتمان ، بحيث ان التصنيف الائتماني يفرّق بين العملاء حسب الجدارة الائتمانية لكل منهم (Credit Worthiness)ومن ثم تصنيفهم الائتماني . وبالتالي تستطيع المصارف عدم منح الائتمان الى العملاء اصحاب المخاطر العالية .

ان نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية Credit Scoring System له اهمية قصوى بالتصنيفات الائتمانية للزبائن بحيث انه يبين نقاط القوة او الضعف المتعلقة بقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية ، وبذلك يكون المصرف في وضع اقدر فيه على اتخاذ القرار الائتماني الصحيح . كما ان نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية يستبعد الى حد كبير اعتماد المصرف التقييم الشخصي للزبائن في العملية الائتمانية ، كما يختصر الوقت اللازم لاتخاذ قرار الائتمان من ايام الى دقائق . □

	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
شروط التصنيف		دون المستوى	مشكوك بتحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	–	6 أشهر	9 أشهر	12 شهراً
المخصص	%3	%20	%50	%100